الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/546
S/20135
19 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٣٣ و ٧٢ و ١٣٠ و ١٣٧
من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في كمبوتشيا
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص
بتعزيز الأمن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول
بالوسائل السلمية
تطوير وتعزيز حسن الجوار
بين الدول

مجلس الأمن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٨ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، وموجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه ، لعلمكم ، وثيقة معنونة "اقتراح كمبوتشيا الديمقراطية لايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا" ، صدرت في ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ .

وأكون ممتنا غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم الاقتراح المذكور أعلاه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٧٢ و ١٣٠ و ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) شيون براسيت
الممثل الدائم

* A/43/150 .

مرفق

اقتراح كمبوتشيا الديمقراطية لايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا

- ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ -

ألف - تمهيد

أبدت كمبوتشيا الديمقراطية باستمرار حسن نيتها في تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا ، وبصفتها شريكا في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، أيدت كمبوتشيا الديمقراطية قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا الصادرة خلال السنوات التسع الماضية تأييدا صادقا .

وعلاوة على ذلك ، تعاونت كمبوتشيا الديمقراطية بنشاط مع جميع القوى في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في وضع وتقديم مقترحات متتالية لايجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا من قبيل :

- خطة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية للسلم المؤلفة من ثماني نقاط والمؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وهي اقتراح سخي وشامل ومعقول بالنسبة إلى كل من كمبوتشيا وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، من أجل إحلال السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والعالم كله . وقد رحبت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي بهذا الاقتراح وأعربت عن تأييدها الشديد له ، ولكن جمهورية فييت نام الاشتراكية رفضته رفضا قاطعا .

- اقتراح الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية المؤرخ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . ويمثل هذا الاقتراح تنازلا جديدا هاما من جانب كمبوتشيا الديمقراطية التي تقبل بالقيام في آن واحد بتنكيك دولة كمبوتشيا الديمقراطية وما يدعى "بجمهورية كمبوتشيا الشعبية" التي تشكل ستار دخان تستخدمه جمهورية فييت نام الاشتراكية في فنوم بن في محاولتها تغطية عدوانها في كمبوتشيا . وقد رفضت جمهورية فييت نام الاشتراكية هذا الاقتراح أيضا .

وتود كمبوتشيا الديمقراطية عرض اقتراح جديد بتسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا ، يدفعها إلى ذلك دأبها على إبداء حسن نيتها في التوصل في أقرب وقت إلى تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية كي يتمتع شعب كمبوتشيا وشعب فييت نام من جديد بالسلم والأمن ، ويزول الخطر من منطقتي جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وتصبح كمبوتشيا بلدا مستقلا محايدا .

ونحن نعتقد أن من الضروري ، لكي يتضح أكثر لأصدقائنا في العالم بأسره حسن نية كمبوتشيا الديمقراطية ، الاشارة إلى عدد من العناصر الاساسية المتعلقة بحقيقة طبيعة المشكلة الكمبوتشية .

باء - بعض العناصر الاساسية المتعلقة بحقيقة طبيعة المشكلة الكمبوتشية

ترى كمبوتشيا الديمقراطية أنه ينبغي أن لا تغيب حقيقة طبيعة المشكلة عن الاذهان عند البحث عن تسوية سلمية شاملة وأنه ينبغي الاهتداء بعدد من المبادئ الاساسية للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . والواقع ان خلاف ذلك لن يؤدي إلى تسوية سياسية شاملة .

١ - إن الطابع الحقيقي للمشكلة الكمبوتشية هو العدوان الذي شنته جمهورية فييت نام الاشتراكية على كمبوتشيا واحتلالها لها بشكل متواصل منذ أواخر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ . وقد عالجت الامم المتحدة هذه المشكلة بصورة مباشرة وجدية منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة في عام ١٩٧٩ . وقد حفظت منذ ذلك الحين لكمبوتشيا الديمقراطية مقعدها واتخذت خلال السنوات التسع المتوالية الماضية قرارات تدعو إلى انسحاب جميع القوات الاجنبية (وهي بالتحديد قوات العدوان التابعة لجمهورية فييت نام الاشتراكية) من كمبوتشيا . وفي عام ١٩٧٩ أيد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المتعلق بكمبوتشيا ٩١ عضوا . وقد ارتفع ذلك العدد سنويا حتى بلغ ١١٧ في عام ١٩٨٧ .

وهذا تعبير واضح جدا عن موقف السواد الاعظم للمجتمع الدولي من حقيقة طبيعة المشكلة الكمبوتشية . إذ ليس لجمهورية فييت نام الاشتراكية أي مبرر مهما كان لغزو كمبوتشيا واحتلالها .

٢ - ولذلك ، فإنه لا يمكن ، استنادا إلى حقيقة طبيعة المشكلة هذه ، ايجاد حل سياسي شامل إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين جمهورية فييت نام الاشتراكية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، التي تقود كفاح الشعب الكمبوتشي منذ قرابة عشر سنوات ، لتحرير كمبوتشيا من قبضة جمهورية فييت نام الاشتراكية . ويجب حل المشكلة بهذه الطريقة لأن الطرفين المتحاربين هما :

(١) المعتدى وهو جمهورية فييت نام الاشتراكية ؛

(٢) الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي تقود كفاح الشعب الكمبوتشي ضد الحرب العدوانية التي تشنها جمهورية فييت نام الاشتراكية ؛

واذا لم يتفاوض الطرفان المتحاربان مع بعضهما وتركا الآخرين يحلون المشكلة الكمبوتشية ، وإذا استمرت جمهورية فييت نام الاشتراكية في محاولة التملص من مسؤوليتها ، فسيستحيل إيجاد حل ، اذ لايمكن للبلدان الاخرى ، التي ليست أطرافا في الحرب ، سوى تقديم المساعدة .

٣ - ومن الضروري التمييز ، في إطار تسوية سياسية شاملة بين المسألة الاساسية الملحة في المشكلة وبين المسائل التي تأتي بعد انسحاب جميع قوات العدوان التابعة لجمهورية فييت نام الاشتراكية من كمبوتشيا :

أولا : المسألة الاساسية الملحة

إن المسألة الاساسية الملحة في المشكلة الكمبوتشية هي انسحاب جميع قوات العدوان التابعة لجمهورية فييت نام الاشتراكية من كمبوتشيا ، تحت إشراف دولي .

وإذا استمرت جمهورية فييت نام الاشتراكية في رفض التفاوض مع الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وسحب جميع قواتها العدوانية من كمبوتشيا ، فلن يمكن إيجاد حل للمشكلة الكمبوتشية ، ولن تتمكن كمبوتشيا من أن تصبح بلدا محايدا مستقلا . وستتواصل الحرب في كمبوتشيا . بل ان السلم والامن لن يستتبا في كمبوتشيا وفييت نام ، ولن يزول الخطر الذي يهدد السلم والامن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وإذا استمرت جمهورية فييت نام الاشتراكية في رفضها تناول مسألة انسحاب قوات عدوانها من كمبوتشيا وحاولت ، بدلا من ذلك ، طرح مسائل أخرى تطالب بمعالجتها أولا ، فإنه سيستحيل التوصل إلى تسوية . وإذا واصلت جمهورية فييت نام الاشتراكية القيام بذلك ، كان ذلك بمثابة "وضع العربة أمام الحصان" . والشيء الذي تحاول جمهورية فييت نام الاشتراكية القيام به هو التنصل من مسؤوليتها والتهرب من المسألة بحيث يمكنها احتلال كمبوتشيا إلى الأبد .

ثانيا : المسائل التي ستنشأ عقب انسحاب قوات عدوان جمهورية فييت نام الاشتراكية انسحابا كاملا من كمبوتشيا

عقب انسحاب جميع قوات العدوان التابعة لجمهورية فييت نام الاشتراكية من كمبوتشيا ، تصبح كافة المسائل الأخرى المتصلة بكمبوتشيا من الأمور الداخلية التي تخص شعب كمبوتشيا . ويجب أن يترك أمر البت فيها للشعب الكمبوتشي نفسه وفقا لمبدأ حق جميع الشعوب في تقرير المصير بحرية دون أي تدخل خارجي . ويمثل هذا أحد المبادئ الرئيسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة المقبول عموما على الصعيد العالمي ويجب التقيد به .

ولكن كمبوتشيا الديمقراطية ، اذ تضع في الاعتبار وجهات نظر مختلف الاطراف الكمبوتشية والبلدان المعنية بمشكلة كمبوتشيا ، تعتقد كذلك أنه يمكن إشارة عدد من المسائل فيما بين الاطراف الكمبوتشية الاربعة والبلدان المعنية ، داخل في إطار مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا . أما تلك المسائل فهي ، بين أمور أخرى :

- المصالحة الوطنية فيما بين جميع الكمبوتشيين وجميع الاحزاب أو الفئات السياسية أيا كان ماضيها واتجاهاتها السياسية ؛

- تشكيل حكومة مؤقتة رباعية تتولى تنظيم انتخابات حرة ومباشرة وعامة لجمعية تأسيسية تمنح البلد دستورا جديدا ؛

- ومن بين القضايا التي تنشأ عقب انسحاب فييت نام هناك :

- من ناحية ، القلق الذي يشعر به بعض الناس إزاء "عودة الخميريين الحمر إلى السلطة دون أن يشاركهم فيها احد أو عودتهم إلى السيطرة على الاخرين" ، لان هؤلاء الناس يعرفون حق المعرفة أن قوة كمبوتشيا الديمقراطية لعبت دورا هاما جدا على ساحة الوغى طوال العشر سنوات الاخيرة تقريبا في حرب التحرير الوطني الحالية ضد المعتدين الفييتناميين .

- ومن جهة اخرى ، فإن شعب كمبوتشيا الديمقراطية بأكمله ، داخل الوطن وخارجه يخشى العدوان الفييتنامي ومحاولة فييت نام ضم بلده . ومنذ أجيال عديدة وهذا الخوف لم تخف حدته ابدا وذلك لان بقاء كمبوتشيا في حد ذاته كشعب وكامة مهدد بالخطر . وهم يتخوفون من احتمال ان يكون مصير كمبوتشيا مثل مصير كمبوتشيا كرم (كوشنشينا) أو تشامبا(١) .

هذا بالاضافة إلى القلق الذي لم ينفك يساور اغلبية بلدان جنوب شرقي آسيا ، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ - والعالم كله ازاء التوسع الفييتنامي حاليا وفي المستقبل وذلك لان فييت نام تتبع سياسة توسعية خاصة بها في المنطقة ولانها تشكل حليفا وقاعدة عسكرية بل وموقعا أماميا للاتحاد السوفياتي واستراتيجيته العالمية وسياسته التوسعية في جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

لذا يرى شعب كمبوتشيا ، داخل الوطن وخارجه ، كما ترى بلدان وشعوب جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، والعالم باسره أن من الضروري اتخاذ تدابير مناسبة لمنع فييت نام من تنفيذ استراتيجيتها التوسعية ولتمكين الشعب الكمبوتشي من العيش في سلام وامن داخل كمبوتشيا مستقلة ومحايدة وغير منحازة ، وضمان استتباب السلم والامن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

وفي ضوء الحالة المبينة اعلاه يستطيع العالم ان يرى بوضوح أن "مشكلة الخميريين الحمر" المزعومة ومشكلة التوسع الفييتنامي مشكلتان مختلفتان كل الاختلاف من حيث طبيعتهما(٢) .

إن القلق الذي يشعر به بعضهم إزاء "مشكلة الخميريين الحمر" ، معقولا كان أم غير معقول ، يتعلق بأمر يقع داخل حدود بلد معين ولا يشكل خطرا يهدد السلم والأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، بينما يشكل التوسع الفييتنامي خطرا كبيرا لا يهدد فحسب بقاء كمبوتشيا شعبا ودولة بل ويهدد جنوب شرقي آسيا ككل ويهدد بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا ومنطقتي جنوب المحيط الهادئ وآسيا والمحيط الهادئ .

وحتى في مثل هذه الحالة ، فإن كمبوتشيا الديمقراطية التي دفعتها رغبتها الصادقة في إعلاء مصالح الوحدة الوطنية الكبرى في تحرير البلد والدفاع عنه على اي شئ آخر ، توافق على أنه يجب التوصل إلى اتخاذ جميع التدابير الفعالة :

١ - لضمان عدم تمكن كمبوتشيا الديمقراطية من الانفراد بالسلطة من جديد ، وعدم تمكن أي طرف كمبوتشي من السيطرة على الاطراف الاخرى . والهدف من ذلك هو صيانة السلم والأمن والاستقرار داخل المجتمع الكمبوتشي الوطني .

٢ - وفي الوقت نفسه لضمان عدم تمكن فييت نام بعد انسحابها من تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى إنشاء "اتحاد الهند الصينية" وتحقيق سياستها التوسعية الاقليمية وفقا لإدعاءاتها بانها موقع امامي للكتلة الشرقية ، وجريا على ما درجت عليه حتى الآن . هذا كله من أجل ضمان السلم والأمن في كمبوتشيا وكذلك في جنوب شرقي آسيا . وبحر الصين الجنوبي ، ومضيق ملقا ومنطقتي جنوب المحيط الهادئ وآسيا والمحيط الهادئ .

وبإيجاز ، فنحن نعتقد أن حقيقة طبيعة المشكلة الكمبوتشية وعددا من المبادئ الاساسية للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة هي المحك الذي يختبر عليه أي اقتراح هادف إلى إيجاد تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية ، لتقرير ما اذا كان صحيحا ومقبولا وصادقا أم لا ، وما إذا كان يستهدف حل المشكلة أو يمثل مجرد خدعة .

جيم - اقتراح كمبوتشيا الديمقراطية لايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا

أولا - المسألة الاساسية الملحة

١ - يجب أن تسحب جمهورية فييت نام الاشتراكية قوات عدوانها من كمبوتشيا وفقا لجدول زمني محدد وتحت إشراف دولي حقيقي في إطار اتفاق شامل .

٢ - بمجرد التوقيع على اتفاق شامل لانسحاب جميع قوات العدوان التابعة لجمهورية فييت نام الاشتراكية من كمبوتشيا سيطبق وقف اطلاق النار بين جميع الاطراف في جميع أرجاء كمبوتشيا .

ثانيا - مسائل سوف تنشأ بعد انسحاب كافة قوات العدوان التابعة لجمهورية فييت نام الاشتراكية من كمبوتشيا

١ - في المرحلة الاخيرة لانسحاب قوات جمهورية فييت نام الاشتراكية من كمبوتشيا ، سوف تتخذ التدابير التالية :

(أ) حل "جمهورية كمبوتشيا الشعبية" ودولة كمبوتشيا الديمقراطية في آن واحد ؛

(ب) تشكيل حكومة رباعية مؤقتة برئاسة صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك ؛

(ج) إلزام كافة القوات المسلحة التابعة للاطراف الكمبوتشية الاربعة شكناتها ، تحت إشراف لجنة رباعية كمبوتشية وتحت إشراف دولي .

٢ - تقوم الحكومة الرباعية المؤقتة بإجراء انتخابات عامة مباشرة وحرة تحت إشراف دولي لتشكيل جمعية تاسيسية تضع للبلد دستورا جديدا . وسيحدد الدستور الجديد اسم البلد والعلم الوطني والنشيد الوطني والنظام السياسي فضلا عن كل من النظام الإداري والقضائي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والديني والثقافي والتعليمي والإعلامي للبلد .

٣ - الاضطلاع بما يلي فيما يتعلق بالجيش الوطني في المستقبل :

- خلال فترة الانتقال ، تشكيل جيش رباعي مكون من قوة متساوية من كل من القوات المسلحة الكمبوتشية الاربع ، تحت قيادة أركان عامة رباعية[٣] ؛

- تشكيل جيش وطني واحد وفقا للدستور الجديد لكمبوتشيا الذي سوف تعتمده الجمعية التأسيسية[٤] ؛

٤ - تدابير لضمان التوصل إلى اتفاق بشأن المشكلة الكمبوتشية :

بعد التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية ، يعقد مؤتمر دولي تشترك فيه كافة البلدان المعنية والاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن التابع للامم المتحدة والامين العام للامم المتحدة وذلك بغية اتخاذ تدابير فعالة لضمان الاتفاق وتحقيق استقلال كمبوتشيا وحيادها وسلامة أراضيها .

وبغية تحقيق تلك الاهداف ، يمكن للمؤتمر الدولي أن يناقش عددا من القضايا على النحو التالي :

(أ) ضمان اتفاق الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ؛

(ب) إنشاء آلية دولية ، في صورة لجنة دولية تابعة للامم المتحدة أو لجنة دولية أخرى ، أو أي تدبير آخر تتفق عليه الاطراف الكمبوتشية الاربعة وكافة البلدان التي سوف تحضر المؤتمر الدولي وذلك بغية منع كمبوتشيا الديمقراطية أو أي طرف كمبوتشي منفرد من السيطرة على الاطراف الاخرى ، ومنع جمهورية فييت نام الاشتراكية من ارتكاب أعمال عدوانية ضد كمبوتشيا مرة أخرى .

٥ - ولضمان تحقيق السلم والامن في كمبوتشيا ، وفي جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وفي جنوب شرقي آسيا ، تبرم معاهدة سلم وعدم اعتداء بين كمبوتشيا وجمهورية فييت نام الاشتراكية أو ربما يكون من الافضل أن تبرم معاهدة سلم وعدم اعتداء بين كمبوتشيا وفييت نام وبلدان أخرى في جنوب شرقي آسيا .

٦ - وسوف تعمل كمبوتشيا المستقلة المحايدة وغير المنحازة على إقامة علاقات طيبة في كافة الميادين مع سائر بلدان العالم ، سواء في الغرب أو الشرق ، ومع البلدان المحايدة وبلدان أعضاء حركة عدم الانحياز ، وترحب بما يلي :

- مساعدة كافة البلدان لإعادة بناء كمبوتشيا بعد تحريرها ،

- والاستثمارات من أي بلد .

١٥ آب/أغسطس ١٩٨٨

(توقيع) خيو سامفان
رئيس
الطرف الممثل لكمبوتشيا
الديمقراطية

الحواشي

(١) كانت تشامبا (Champa) مملكة تحتل ما يُعرف اليوم بفييت نام الوسطى . وكان سكانها ، التشام ، شعبا مسلما . وبدأ الفييتناميون غزو تشامبا واحتلالها منذ القرن الخامس عشر ، وبدأوا في إضفاء الطابع الفييتنامي على أراضي تشام وشعبها إلى أن اختفت مملكة تشامبا في نهاية الأمر من خريطة العالم وقُضي على شعب تشام قضاءً تاما .

أما كمبوتشيا - كروم (التي يطلق عليها الفرنسيون اسم Cochinchine) التي كانت تشغل تقريبا ما يُعرف اليوم بفييت نام الجنوبية وهي إقليم يمتد جنوبا من خط عرض ١٢ تقريبا ، فكانت جزءًا من أراضي كمبوتشيا . وهي تسمى كمبوتشيا - كروم (ومعناها حرفيا كمبوتشيا السفلى) لأنها منطقة مسطحة شكلتها دلتا نهر ميكونغ في الجزء الجنوبي من كمبوتشيا . وبعد مملكة تشامبا ، كان مصير كمبوتشيا - كروم معاناة الغزو والاحتلال الفييتناميين وعملية إضفاء الطابع الفييتنامي على الاراضي والسكان . (انظر الخريطة)

الحواشي (تابع)

ومنذ عام ١٩٧٦ ، أخذ الكمبوتشيون في كمبوتشيا - كروم ، الذين يبلغ عددهم زهاء ٤ ملايين نسمة ، والذين عانوا من عملية إضفاء الطابع الفييتنامي على مدى مئات السنين ، يتعرضون للسياسة الفاشستية التي تتبعها قيادة هانوي . فقد طُردوا من مساكن أسلافهم وقراهم وأراضيهم الفنية (الواقعة على دلتا نهر ميكونغ) ، وأُرسلوا لكي يحيوا حياة بائسة في أراضٍ قاحلة أو مليئة بالمستنقعات أو غير صالحة للزراعة .

لقد قام هتلر ، باتباعه لسياسة "المجال الحيوي" و "نقاء الجنس الآري" بأعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب اليهودي .

وقام "اتحاد الهند الصينية" من جانبه باتباع استراتيجية ترمي إلى إضفاء الطابع الفييتنامي على لاوس وكمبوتشيا وضمهما إلى فييت نام الكبرى ، وإضفاء الطابع الفييتنامي على أفراد شعبي لاوس وكمبوتشيا الذين يتعين عليهم أن يصبحوا من المواطنين الفييتناميين ، وأخذوا أراضيهم لكي ينتفع بها المستوطنون الفييتناميون .

وما معاهدة فييت نام - لاوس لعام ١٩٧٧ سوى معاهدة لإزالة الحدود بين البلدين . وفي الواقع ، بدأ المستوطنون الفييتناميون في احتلال شرقي لاوس منذ الخمسينات . وبعد إبرام اتفاق جنيف لعام ١٩٥٤ واصل الجنود والمستوطنون الفييتناميون احتلال منطقتي بونغ سالي وسام نوا في لاوس . وحتى بعد إبرام اتفاق جنيف لعام ١٩٦٢ بشأن لاوس ، استمر عدد الجنود والمستوطنين الفييتناميين في الزيادة واستقروا في لاوس من بونغ سالي وسام نوا وسهل الجرار في الشمال إلى اتوبيو في الجنوب . وبحلول عام ١٩٧٥ بلغ عددهم زهاء مليوني نسمة بما في ذلك أولئك الذين اتخذوا مواقعهم في ما يسمى بممرات هوتشي منه . وبعد عام ١٩٧٥ سُحب عدد من الجنود الفييتناميين المتمركزين في ممرات هوتشي منه ، ولكن قادة هانوي واصلوا ، وفقا لسياسة منتظمة ومخططة ، إرسال السكان الفييتناميين ، ولا سيما مَن يعيشون في المقاطعات الواقعة على الحدود مع لاوس . وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد المستوطنين الفييتناميين في لاوس أكثر من ٣ ملايين نسمة .

(٣) من الجدير بالملاحظة أن جمهورية فييت نام الاشتراكية قد طرحت "مشكلة بول بوت أو الخميريين الحمر" كذريعة لتبرير اعتدائها على كمبوتشيا واحتلالها لها . ويمكننا أن نتساءل لماذا تشددت فييت نام إلى هذا الحد بشأن مشكلة "بول بوت

الحواشي (تابع)

أو الخميريين الحمر" ؟ ولماذا بمثل هذه الطريقة المخططة المنهجية ؟ إن السبب في ذلك هو أن كمبوتشيا الديمقراطية ، التي يدعوها زعماء هانوي "مشكلة بول بوت أو الخميريين الحمر" ، تشكل العقبة الرئيسية أمامهم في تحقيق استراتيجيتهم المسماة "اتحاد الهند الصينية" بابتلاع كمبوتشيا ، وبغتنمة كمبوتشيا . ذلك لأن كمبوتشيا الديمقراطية تعيقهم عن تحقيق هدفهم بالإسراع بغتنمة لاوس . وكمبوتشيا الديمقراطية عقبة أيضا تحول دون تنفيذ قادة هانوي لاستراتيجيتهم التوسعية الاقليمية ، ودون تحقيق ما يخططون له من "اتحاد الهند الصينية" المتوسط الحجم (وبضم ١٦ مقاطعة من شمال شرق وشمال تايلند) ، و "اتحاد الهند الصينية" ، الاكبر (الذي يتجاوز شمال شرق وشمال تايلند) .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد سجل التاريخ كيف كان المعتدون والتوسعيون يحاولون دائما جعل الابيض أسود وإثارة الاستفزازات واختلاف الذرائع لتبرير اعتدائهم وتوسعهم .

ففي الحرب العالمية الأولى ، كان التوسعيون الالمان وراء اغتيال ولي عهد النمسا في سراييفو وحرضوا النمسا على اجتياح الصرب . وبعد ذلك اجتاحت المانيا نفسها النمسا . واليوم يتفق الجميع على أن حادثة سراييفو كانت عملية استفزاز دبّرتها المانيا كذريعة للتعجيل باندلاع الحرب العالمية الاولى . والواقع أن أهداف المانيا في ذلك الحين كانت توسيع نطاق أراضيها في أوروبا فضلا عن التوسع في أقاليم المستعمرات الاوروبية . وهكذا نرى أن المانيا اختلقت ذرائع واستخدمتها لتبلغ أهدافها السياسية .

وقد اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية بذرائع مختلقة مماثلة . وكان الهدف السياسي هو برنامج هتلر لعام ١٩٣٧ الرامي إلى "احتلال مجال حيوي بالقوة العسكرية" . وتحقيقا لهدفه السياسي هذا ، دبّر لاستفزازات واختلق ذرائع ونفذ برنامجه كما يلي :

١ - بدأت ألمانيا بإعادة احتلال بلاد الراين (وهو إقليم استراتيجي هام جدا بسبب صناعة الفولاذ القائمة في منطقة الرور على ضفة نهر الراين) ؛

الحواشي (تابع)

٢ - وبعد ذلك ، ضمت ألمانيا اليها بلاد السوديت ، وبعدها تشيكوسلوفاكيا بكاملها ؛

٣ - ثم اجتاحت المانيا بولندا واحتلتها .

وهكذا اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية . واليوم يقرّ الجميع بلا نزاع بأن حادثة بلاد السوديت إنما كانت ذريعة وحسب لهتلر لينفذ سياسته التوسعية .

ويتبع الحزب الشيوعي الفييتنامي هذه الخطى عينها . ونود أن ندعو المجتمع العالمي إلى إلقاء نظرة على تاريخ "الحزب الشيوعي في الهند الصينية" وعلى سياسة وممارسات قادة فييت نام منذ عام ١٩٣٠ .

فقد وضع الحزب الشيوعي في الهند الصينية بحكم اسمه بالذات استراتيجية "الاتحاد الهند الصينية" ، وذلك منذ تأسيسه في عام ١٩٣٠ . وورد في نظامه الاساسي ، وهو برنامجه السياسي ، بند يدل بوضوح على أن الحزب الشيوعي في الهند الصينية هو حزب لأجزاء فييت نام الثلاثة ، أي تونكين (فييت نام الشمالية) ، وأنّام (فييت نام الوسطى) ، وكوشين شاينا (فييت نام الجنوبية) ، وللاوس وكمبوتشيا . وبموجب نظامه الاساسي هذا ، كان لا بد من توحيد البلدان الثلاثة (فييت نام ولاوس وكمبوتشيا) بزعامة الحزب الشيوعي في الهند الصينية وحده .

واستنادا إلى هذا النظام الاساسي ، نظم الحزب الشيوعي في الهند الصينية اطره الفييتنامية فجعلها خمسة فروع ، وجعل لكل فرع لجنة :

١ - لجنة مسؤولة عن تونكين ، تسمى باك بو ؛

٢ - ولجنة مسؤولة عن أنّام ، تسمى ترونغ بو ؛

٣ - ولجنة مسؤولة عن كوشين شاينا ، تسمى نام بو ؛

٤ - ولجنة مسؤولة عن كمبوتشيا ؛

٥ - ولجنة مسؤولة عن لاوس .

الحواشي (تابع)

وعُهدت إلى هذه اللجان الخمس مهمات تنفيذ النظام الاساسي للحزب الشيوعي في الهند الصينية .

وقد كان زعماء فييت نام في غضون فترة أكثر من نصف القرن الماضية ينفذون بشكل متواصل وبإصرار استراتيجية "اتحاد الهند الصينية" هذه . فقد ضموا لاوس ، ولم يترددوا في اجتياح كمبوتشيا واحتلالها ، مما يعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة . وبذا يمكننا أن نرى :

- أن الحزب الشيوعي في الهند الصينية كان توسعيا بالتخطيط ؛

- وأن جبهة ليين فييت ، التي أنشاها الحزب الشيوعي في الهند الصينية ، كانت توسعية أيضا ؛

- وأن جبهة فييت منه ، التي أنشاها الحزب الشيوعي في الهند الصينية ، لم تكن أقل نزعة توسعية ؛

- وأن فييت نام لا تزال ، بعد توحيدها ، توسعية النزعة .

ولو تسنى لجمهورية فييت نام الاشتراكية احتلال كمبوتشيا إلى الابد ، لاصبح في حكم المؤكد ، أن زعامة هانوي ستزداد غطرسة في تهديدها للسلم في منطقة جنوب شرقي آسيا وأمنها واستقرارها . ومن الجدير بالذكر أن فييت نام وعملاءها في لاو قد طالبوا صراحة بأراضي ١٦ إقليما من أقاليم تايلند . ويعكس هذا ما لزعماء هانوي من سياسة توسعية .

وعلاوة على ذلك ، أخذ زعماء هانوي ، بعد سنوات قليلة من اجتياح قوات جمهورية فييت نام الاشتراكية لكمبوتشيا واحتلالها لها ، يهددون علنا أحد بلدان جنوبي شرقي آسيا لانه لم يتفاض عن سياستهم التوسعية ، قائلين إن "فرقتين من جيش فييت نام كافيتان لغرض حصار حتى الموت" على هذا البلد من بلدان جنوب شرقي آسيا .

الحواشي (تابع)

وقبل أن تبدأ جمهورية فييت نام الاشتراكية بعدوانها الواسع النطاق واحتلالها لكمبوتشيا في أواخر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، أَوَلَمْ تهدد كمبوتشيا الديمقراطية وكانت تريد منها أن تركع لها ؟ وما عدد أعمال العدوان والاعتداء على كمبوتشيا التي ارتكبتها على طول مناطق الحدود ؟ وعلى مياه كمبوتشيا الاقليمية ؟ أَوَلَمْ تحتل جزيرة كوه - واي الكمبوتشية ؟ وما عدد المرات التي قامت فيها بمحاولات انقلابية لقلب نظام كمبوتشيا الديمقراطية ؟

واليوم ، بعد قرابة عشر سنوات من احتلالها لكمبوتشيا ، كم مليون كمبوتشي قتلوا أو اغتيلوا على يد القوات الفييتنامية ؟ وكم من مئات الوف الكمبوتشيين أُكرهوا على الفرار من وطنهم ملتمسين الملاذ في الخارج ؟ وما مقدار ما تسلبه قوات الاحتلال الفييتنامي من ممتلكات شعب كمبوتشيا ؟ وما مقدار الدمار والخراب اللذين تنزلهما بكمبوتشيا ؟

وفي فييت نام نفسها ، ما مدى فاشية السياسة التي تتبعها زعامة هانوي ؟ وكم من مئات الالوف من الفييتناميين ، شبابا وشيبا ، قد تم اعتقالهم وسجنهم بطريقة أو باخرى ؟ وكم من الملايين من أبناء الشعب الفييتنامي يتضورون جوعا ؟ وكم من ملايين "الفارين بالمراكب" الفييتناميين هربوا من النظام الفاشي ؟ ومن هؤلاء ، كم من مئات الالوف هلكوا في البحر ، بشكل مفجع ، أثناء محاولتهم الفرار من ذلك النظام الفاشي ؟

وخلال ما يقرب من عشر سنوات من احتلال جمهورية فييت نام الاشتراكية لكمبوتشيا ، لو لم يكن شعب كمبوتشيا والقوى الوطنية الكمبوتشية ، التي تضطلع كمبوتشيا الديمقراطية في صفوفها بدور هام ، قادرة على إحباط مساعي القوات الفييتنامية ، فماذا كان يحدث :

- لبحر الصين الجنوبي ؟
- ولمضيق مالاقا ؟
- ولجنوب شرقي آسيا ؟

الحواشي (تابع)

إن جميع هذه المسائل قضايا مماثلة لاقليم الراين وبلاد السوديت وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .

(٣) ترى كمبوتشيا الديمقراطية أن حجم القوات المسلحة لكل طرف كمبوتشي لا ينبغي أن يتجاوز حدود ٠٠٠ ١٠ . وفيما يلي أسباب هذا الاقتراح :

(أ) إن عدد الجنود هذا سوف يتماشى مع الحالة بعد الحرب ؛

(ب) سيكون قد تم بالفعل توفير ضمان دولي ؛

(ج) سوف تكون هناك أيضا معاهدة سلم وعدم اعتداء بين كمبوتشيا وجمهورية فييت نام الاشتراكية أو بين كمبوتشيا وجمهورية فييت نام الاشتراكية وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا ؛

(د) تخفيض القوات المسلحة التابعة لكل طرف الى مستوى يقلل الى أدنى حد ممكن من احتمال حدوث اشتباكات بين القوات المسلحة الكمبوتشية الاربع .

(٤) لقد سبق لكمبوتشيا الديمقراطية أن حددت موقفها بخصوص الدفاع الوطني في المستقبل وذلك بالتقيد بصورة تامة بسياسة الاتحاد الوطني الكبير . وقد أعلمت بذلك الشريكين الآخرين في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية فضلا عن البلدان الصديقة ، وذلك عن طريق وثائقها المؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٧ . ويسرّنا أن نرفق هذه الوثيقة ليطلع عليها الرأي العام الوطني والدولي وليحكم في الموضوع .

تذييل

موقف طرف كمبوتشيا الديمقراطية بخصوص سياسة الدفاع الوطني

إن السياسة الاساسية للطرف الممثل لكمبوتشيا الديمقراطية تنبع من ادراكه الواضح للسياق الجغرافي - السياسي الاقليمي (جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ) وهو السياق الذي توجد فيه كمبوتشيا والذي لا يرجح أن يتغير لعدة عقود أخرى .

وتحتم هذه الخلفية الجغرافية - السياسية وبقاء كمبوتشيا ذاته وجود سياسات داخلية وخارجية ملائمة تضمن الاتحاد الوطني الكبير ودعم المجتمع الدولي له .

ولذلك فإنه ليس في نيتنا السعي الى احتكار السلطة .

وحاليا ، تتقيد كمبوتشيا الديمقراطية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تقيدا تاما بقرارات الامم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بكمبوتشيا وباقتراح الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية المؤلف من ثماني نقاط لإيجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا وتحقيق انسحاب جميع قوات العدوان الفييتنامية من كمبوتشيا وتحقيق التصالح الوطني فيما بين جميع الكمبوتشيين .

وفي المستقبل ، ستكون سياسة كمبوتشيا الديمقراطية فيما يتعلق بالامن الوطني كما يلي :

١ - سنواصل بحزم اتباع سياسة الاتحاد الوطني الكبير .

٢ - سنلتزم التزاما تاما بالبرنامج السياسي ذي النقاط الثماني والذي يعتبر من الآن أساس ميثاق كمبوتشيا الوطني .

٣ - سنفي بالتزامنا بالعمل في اطار نظام حرية المؤسسات والنظام الديمقراطي التحرري .

٤ - سنبقي على التزامنا الثابت بسياسة كمبوتشيا الحرة والمحايدة وغير المنحازة ، وهو ما يملي ضرورة إقامة علاقات مع جميع البلدان ، قريبها وبعيدها ، على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة ، وعدم السماح باقامة أية قواعد عسكرية أجنبية في اقليم كمبوتشيا .

٥ - سيكون هناك جيش وطني وحيد لا غير ، يتم إنشاؤه وفقا لسياسة الاتحاد الوطني الكبير والبرنامج السياسي ذي النقاط الثماني المذكورين أعلاه .

وعمليا ، ستناقش مسألة ذلك الجيش الوطني الوحيد على أساس سياسة النقاط الاربع المذكورة أعلاه ، والمتعلقة بالدفاع الوطني وقاعدة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء ، في إطار أحد المحافل التالية :

'١' الحكومة الائتلافية الثلاثية الحالية لكمبوتشيا الديمقراطية ؛

'٢' الحكومة الائتلافية الرباعية التي ستشكل وفقا للنقطة ٤ من خطة السلام ذي النقاط الثماني التي وضعتها الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ؛

'٣' الحكومة الائتلافية التي ستشكل بعد الانتخابات .

والهدف من ذلك هو جعل جميع القوى الوطنية تناقش فيما بينها مشكلة ذلك الجيش الوطني الذي سيكون خاضعا لسلطة وزارة الدفاع الوطني ، بقيادة عليا وحيدة وهيئة أركان وحيدة ، والذي ستكون له قواعده وأنظمته الخاصة به . وستوافق الجمعية الوطنية على الجيش الوطني أو سيعترف به الشعب الكمبوتشي بأكمله عن طريق الاستفتاء .

٨ آذار/مارس ١٩٨٧

(توقيع) كيو سامبان
رئيس الطرف الممثل
لكمبوتشيا الديمقراطية

VIETNAMESE EXPANSION

from 15th to 20th century

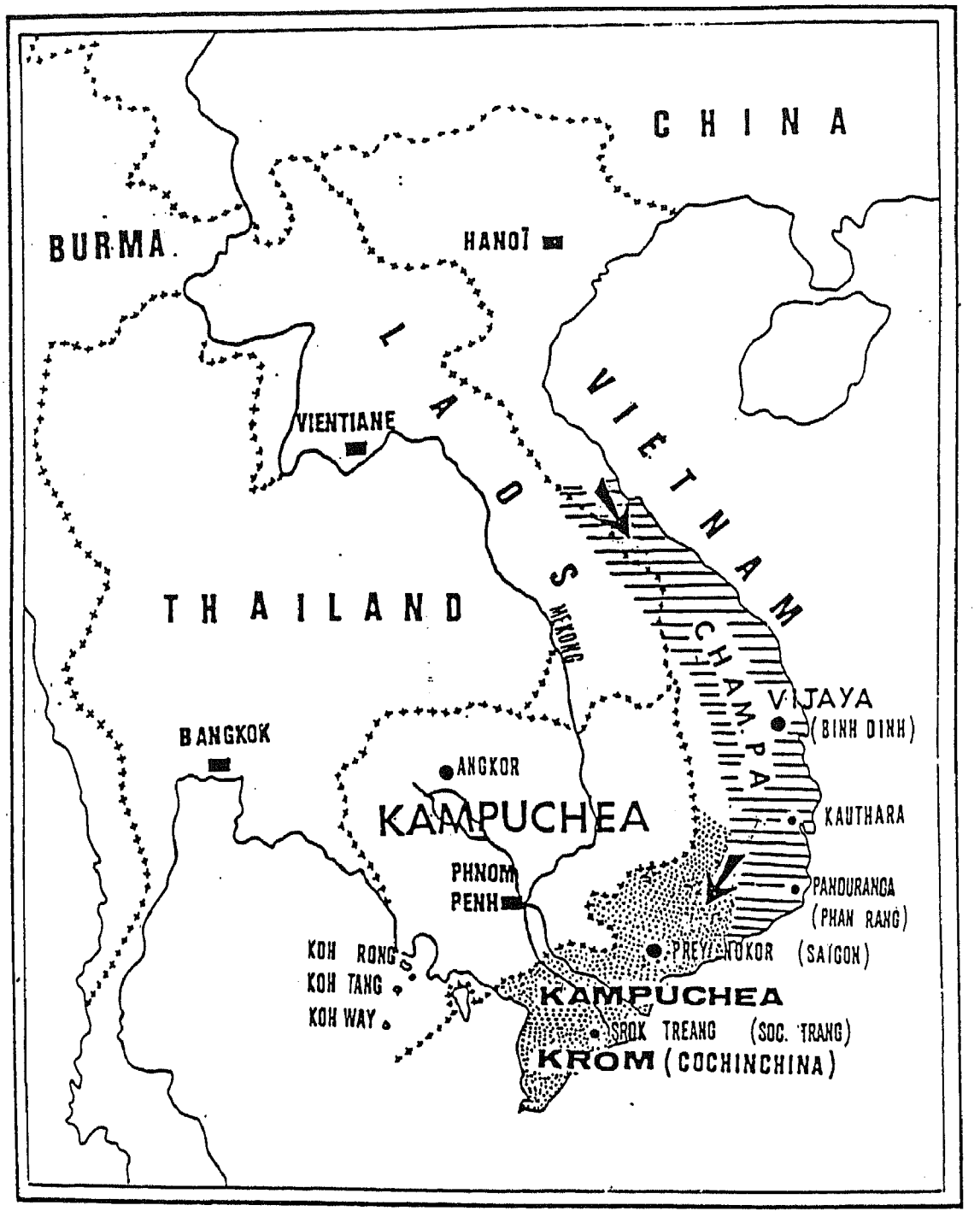

legend

champa : 15th-17th century

Kampuchea Krom : 17th-20th century

Present limits